يونيو 2022م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 19 العدد 2
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/2/20

الواسطة النحوية صورها وخصائصها

وليد مقبل السيد الديب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان

جازان - المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: 21-09-2020 **تاريخ القبول: 18-11-2020**

ملخص البحث:

تعرض البحث لمجموعة من القضايا اللغوية التي استخدم فيها اللغويون مصطلح الواسطة، وعددها تسع عشرة قضية، وعن طريق دراسة تلك القضايا من خلال المنهج الوصفي القائم على التحليل تَلَمَّسَ الباحث مفهوما عاما لمصطلح الواسطة مبنيا على السياقات التي ورد فيها، فجاءت الواسطة في أكثر القضايا بمعنى ما يُتَوَصَّلُ به إلى الشيء، وكانت بمنزلة الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره، كما رصد الباحث صور الواسطة وخصائص كل صورة، فأتت أحيانا عنصرا تمييزيا بين الدلالات النحوية، كما أتت بوصفها قرينة لدلالة نحوية لن توجد بدونها، كما فرضت نفسها على مفهوم الخبر ليتسم بالجمع والمنع، وهذا الاحتياج إلى الواسطة أَهَّلَهَا لتقع موقع العُمَد أحيانا؛ إذ لا يتم المعنى بدونها، كما أنها قامت بدور الرجل الثاني بعد العامل، فتوسطت بين العامل والمعمول ليتمكن العامل من إحداث أثره من خلالها، كما جاءت أحيانا لوظائف دلالية، وقد بلغت الواسطة من الأهمية ما جعل بعضهم يعدها هي العاملة، وليس الفعل أو ما يشبهه، ومن خلالها أُدْخِلَ الممتنع في حكم الجائز، كما أنها ظهرت في صورة ضابط يحكم التركيب النحوي، كما أُتُّخِذَتْ مُتَّكَأً للوصول إلى اطراد القواعد أحيانا عن طريق تقديرها، كما تَدَخَّلَتْ أحيانا لِحَلِّ النزاع بين النحويين.

الكلمات الدالة: خصائص الواسطة، الترابط التركيبي، صور الواسطة، إتمام الفائدة

التقديم:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الترابط بين العلاقات النحوية تُسهم فيه مجموعة من المقومات المتضافرة حتى تقوم اللغة بدورها في الفهم والإفهام، وقد لفت نظري من بين هذه المقومات مصطلح الواسطة الذي استخدمه النحويون في معالجة مجموعة من الظواهر اللغوية المختلفة، فعزمت على دراسة هذا المصطلح باحثا عن صوره في الدرس النحوي، ومستنبطا خصائصه من خلال السياقات التي ورد فيها.

- **أسباب اختيار الموضوع: دفعني إلى دراسة هذا الموضوع:**

1. استخدام اللغويين لهذا المصطلح في سياقات متنوعة.
2. البحث عن مفهوم تلك الواسطة بناء على النماذج التي وردت فيها.
3. محاولة حصر الصور التي ورد فيها مصطلح الواسطة النحوية، والبحث في العلاقات بين تلك الصور.
4. الكشف عن علاقة مصطلح الواسطة بمصطلح العامل.
5. التنقيب عن خصائص الواسطة في سياقات استخدامها، والربط بين تلك الخصائص ما أمكن.

- **تساؤلات الدراسة:**

1. هل أُسْتُخْدِمَ مصطلح الواسطة عند اللغويين بدلالة واحدة أو تعددت دلالته بحسب كل سياق؟
2. ما صور الواسطة في الدرس النحوي، وهل هناك علاقة تربط بين بعض تلك الصور؟
3. ما خصائص الواسطة في السياقات التي وردت فيها؟

4. ما أهمية الواسطة في بناء الجملة؟

5. هل هذه الواسطة حقيقية في كل نماذجها أو أنها قد نالها نصيب من افتراضات النحويين؟

6. هل أُستُخْدِمَت الواسطة بوصفها عنصرا تمييزيا بين دلالات نحوية؟

7. ما طبيعة العلاقة بين الواسطة والعامل النحوي؟

- **أهمية الموضوع والهدف منه:**

يستمد هذا الموضوع أهميته من تعلقه بمصطلح الواسطة الذي له يد طولى في صناعة الترابط بين أجزاء التركيب النحوي، كما أن له إسهاما في اطراد القواعد الذي كان من أهم أهداف اللغويين، فأردت أن أدرس هذا المصطلح دراسة وصفية تحليلية أتبين من خلالها ما له من دلالات في سياقاته المتعددة، وأكشف عن صوره التي ورد فيها، وأدرس العلاقة بين تلك الصور، وأستنبط خصائصه في سياقاته المتنوعة، وكل ذلك سيحدد لنا مدى أهمية هذا المصطلح.

- **الدراسات السابقة:**

هناك دراستان يشتمل عنوانهما على مصطلح (الواسطة)، الأول: هو (الواسطة عند النحاة بين النفي والإثبات)، للدكتور جمال حسن بشندي عيسى، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد 32، الجزء الأول، 2013م. والآخر: هو (مصطلح الواسطة في الدرس اللغوي) للدكتور: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن السيف، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد72، 2015م، والبحثان لا يَمُتُّان لموضوع بحثي بأي صلة، ولا يوجد عنصر واحد مشترك بين البحثين وبحثي، ومع أنهما لا يُعَدُّان دراسة سابقة على الإطلاق فإن تشابه العنوان يقتضي أن أتحدث عن فكرة هذين البحثين بشيء من التفصيل حتى أبرئ ساحة بحثي من التشابه أو التكرار، فالبحثان يعالجان فكرة واحدة، هي وجود ثنائيات في اللغة، مثل: المعرب والمبني، ووجود صنف ثالث يتجاذبه الصنفان، أو لا ينتمي إلى الصنفين، وهذا ما سماه ابن جني في الخصائص (منزلة بين المنزلتين)، وسماه العكبري في اللباب (الخُنسى المشكل) كما ذكر الباحثان، ولم يستخدم مصطلح الواسطة بهذا المعنى إلا قلة من اللغويين، ولم أتناول الواسطة بهذا المعنى في بحثي، وإنما قصدت بها ما

يُتَوصَّلُ من خلاله إلى الشيء، أي: الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره، فلا توجد أدنى علاقة بين البحثين سالفي الذكر وبحثي.

وهذا رابط البحث الأول: (الواسطة عند النحاة بين النفي والإثبات)

https://jfla.journals.ekb.eg/article_10064_1ff07f8efa75d652696bb04526bcfcfa.pdf

وهذا رابط البحث الآخر: (مصطلح الواسطة في الدرس اللغوي)

https://search.mandumah.com/Record/686294

فيما عدا ذلك لم أجد دراسة تناولت مصطلح الواسطة بالدرس والتحليل.

- **منهج البحث وخطواته:**

يتبع البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل في دراسة دلالات مصطلح الواسطة في السياقات النحوية، والكشف عن صوره، وخصائصه، ولأن خصائص الواسطة مرتبطة بصورها في البحث فقد عالجتها مع الصور حتى لا أضطر للتكرار في مبحث آخر يخص الخصائص، وقد رتبت مسائل البحث وعددها تسع عشرة مسألة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، مع تأخير المسائل المشتركة بين أبواب النحو إلى نهاية البحث، ولم أقسمها لمباحث على أساس الاسم والفعل والحرف أو المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ لعدم تناسبها مع هذا التصنيف كمًّا وكيفًا.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من تقديم، وتمهيد، وتسع عشرة مسألة، وخاتمة:

التقديم: أوضح فيه طبيعة الدراسة، وأسبابها، وتساؤلاتها، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة – إن وجدت-، والمنهج المتبع في هذه الدراسة.

تمهيد: مفهوم الواسطة.

الواسطة في اللغة: من الوسَط، وهو اسْمٌ لِمَا بينَ طَرَفَي الشَّيْءِ، والتَّوْسِيطُ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيءُ فِي الوَسَطِ، وواسِطةُ الْقِلَادَةِ الجَوْهَرُ الَّذِي هُوَ فِي وَسطِها وَهُوَ أَجودها، (الرازي، 740:1995مادة: و، س، ط)، والواسطة: ما يُتَوصَّلُ به إلى الشيء. (مصطفى، وآخرون: 1031، مادة: و، س، ط).

الواسطة في اصطلاح النحويين:

مصطلح الواسطة متعدد الدلالات حسب سياقات استخدامه لدى اللغويين كما سيتبين خلال البحث، لكننا نستطيع أن نعرفه من خلال العنصر المشترك في سياقاته بأنه ما يُتَوصَّلُ به إلى الشيء.

وقد جاءت الواسطة في كثير من نماذجها بمعنى الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره، فالآلة هي "الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه"(الجرجاني، 1405هـ: 1 / 10).

ففي قولنا: (سرت والنيل) لا يتمكن الفعل (سار) من إحداث أثر في المفعول معه (النيل) إلا بواسطة (الواو)؛ إذ لا معنى لقولنا: (سرت النيل) بدون واو، لذلك نُسِبَ للجرجاني أن (واو) المعية هي العاملة بنفسها النصب (ابن مالك، 1990)، (أبو حيان، 1998)، (ابن هشام، 1979)، وليست مجرد واسطة، فقد نظر عند نصه إلى مدى أهمية (الواو) في تمام المعنى والإعراب معا، لكنه لم يقصد أن(الواو)هي العاملة؛ لأنه نص في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح أن الفعل هو العامل (الجرجاني، 1982).

الواسطة النحوية صورها وخصائصها

استخدم النحويون مصطلح الواسطة في سياقات متنوعة، والذي يجمع بين هذه السياقات هو كون الواسطة آلة ذات دور مؤثر في التركيب النحوي، وبدونها لا يستقيم بناء التركيب النحوي، وقد قمت بدراسة تسع عشرة قضية نحوية قامت على أساس هذا المصطلح، وكلها تؤكد على أن الواسطة تمثل دورا محوريا في النحو العربي.

1. الفرق بين العَلَمِ وبقية المعارف يكمن في عدم احتياجه إلى واسطة واحتياج غيره لها.

لقد عرف النحويون العَلَمَ بأنه: الاسم الذي يعين مسماه مطلقا بلا واسطة، (ابن الخشاب، 1972)، و(العكبري، 1995)، و(أبو حيان 1998) وغيره من المعارف يحتاج إلى واسطة، فاسم الإشارة يدل على معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية بألفاظ معينة، واسم الموصول يدل على معين بواسطة جملة الصلة بألفاظ معينة، والضمير يدل على معين بواسطة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، والمعرف بـ(أل) يدل على معين بواسطة (أل)، والمضاف لهذه المعارف يدل على معين بواسطة ما أضيف إليه، (الشاطبي، 2007)، و(الجَوجَريّ، 2004) وبالجملة فإن العَلَمَ لا يحتاج إلى قيد لتعيين مسماه، بخلاف " بقية المعارف، فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم، إما لفظية كـ(أل)، والصلة، أو معنوية، كالحضور والغيبة"(الأشموني: 62).

فقد أتت الواسطة مع المعارف غير العلم قرينة خارجة عن ذات الاسم تكسبه التعريف، ولم يحتج العَلَمُ لهذه الواسطة، فاستغنى عنها بنفسه.

2. الفرق بين علم الجنس واسم الجنس أن الأول يدل على الحقيقة بنفسه والآخر بواسطة الأداة (أل).

تعد أداة التعريف (أل) هي الواسطة في تعريف مدخولها بصفة عامة، وقد فرق النحويون بين علم الجنس نحو (أسامة) واسم الجنس نحو (أسد) في أن الأول يدل على الحقيقة بنفسه، والآخر يحتاج إلى واسطة، وهي أداة التعريف (أل)، فقد جعلوا "اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي هي، كما أن علم الجنس كذلك، إلا أن بينهما فرقا، (فإن علم الجنس كـ(أسامة) وَضِعَ بجوهره للجنس المعين)، فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة، كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع على كون تلك الأشخاص معهودة متعينة عنده، (وأن اسم الجنس كـ(ذئب) و(أسد) لا يدل على ذلك التعيين بجوهره أصلا، بل (وُضِعَ لغير معين) من تلك الحقيقة، (ثم جاء التعيين)، وهو معنى فيه (من) خارجه بالآلة من نحو (اللام) للتعريف، فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس"(الإيجي:29).

ويفرق الصبان بين علم الجنس وغيره بأن " علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة"(الصبان:1 / 366). فأداة التعريف هي الآلة التي من خلالها

يتعرف الاسم؛ لذلك جعلوا سلبها من الاسم مع إمكانية قبوله لها علامة للنكرات، فعرَّفوا أحد نوعي الاسم النكرة بأنه "ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كـ(رجل)، و(فرس)، و(دار)، و(كتاب)"(ابن هشام، 1979: 1 / 82).

3. قد يحتاج الخبر إلى واسطة ليفيد تمام الفائدة.

ربط سيبويه بين مفهوم كل من المبتدأ والخبر على أساس أن الخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة، " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لِيُبْنَى عليه كلام، والمبتدأ والمُبْنَى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمُبْنَى عليه، فالمبتدأ الأول، والمُبْنَى ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه" (سيبويه، 1988: 2 / 126). إذن فالمبتدأ " كل اسم ابتدأت به، وعريته من العوامل اللفظية؛ لتسند إليه خبرا يُكَوِّنُ به جملة تحصل به الفائدة" (ابن الصائغ، 2004: 293)، لكن الخبر قد لا يقوى وحده على الوفاء بتمام الفائدة، وهذا حين تكون هناك فضلة تُتَمِّمُ معناه، فتكون واسطة في تمامه الفائدة، وبدونها لا تحصل الفائدة، ويكون الكلام غير تام، وبذلك يكون مفهوم الخبر ليس جامعا؛ لعدم النص على احتمال احتياجه إلى واسطة لتمام المعنى، وقد تنبه الصبان لذلك في تعليقه على مفهوم الخبر؛ إذ رأى أنه قد "لا يصدق الحد إلا بالفضلة، والمراد المتم الفائدة، ولو بواسطة شيء يتعلق به، فدخل نحو: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) (النمل:55)، (الصبان: 400). فجملة (أنتم قوم) مبتدأ وخبر، لكنها لم تفِ بتمام الفائدة؛ لأن المقصود من الجملة الإخبار عن جهلهم، وليس الإخبار عن أنهم قوم، فكانت جملة النعت (تجهلون) هي الواسطة لحصول الفائدة، فالوظيفة النحوية والدلالية للواسطة في هذا السياق وأشباهه أَهَّلَتْهَا إلى أن تقع موقع العمدة في الكلام وبدونها لا تتم الفائدة على الرغم من وجود الركنين الأساسيين للجملة.

4. حرف الجر قد يمثل واسطة بين الفعل اللازم ومجرور حرف الجر.

معمول الفعل " إما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر" (أبو حيان :6 / 346)، فإذا وصل إليه بواسطة حرف الجر فإن هذا الحرف أصبح ذا وظيفة مزدوجة، فالوظيفة الأولى تتمثل في عمله الجر في الاسم المجرور بعده، والوظيفة الأخرى تتمثل في كونه واسطة بين الفعل والمجرور، " ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بزيد)، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر؟ "(الدماميني، 1983: 3، 10)، و(الصبان)، و(الفوزان، 1999).

5. حرف الجر قد يمثل واسطة بين اسم التفضيل من الفعل المتعدي بنفسه ومفعول الفعل.

اسم التفضيل من الفعل المتعدي لا ينصب المفعول به بنفسه، وإنما "يصل إليه بواسطة اللام، نحو: (هو أوعى للعلم)، فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر، نحو: (أَكْسَى للفقراء الثياب)، أي: يكسو هم الثياب"(الصبان: 1 / 1266). وبذلك يكون حرف الجر (اللام) هو الواسطة الوحيدة لوصول اسم التفضيل إلى مفعول فعله المتعدي.

6. حذف حرف الجر قد يمثل واسطة لتعدي الفعل بنفسه.

كما أن وجود حرف الجر قد يمثل واسطة بين الفعل اللازم ومجرور حرف الجر فإن حذف حرف الجر قد يمثل واسطة أيضا ليصل الفعل إلى مفعوله بنفسه، وهذا يتحقق مع الظرف؛ فهو يتضمن معنى حرف الجر (في)، لذلك نجد الصبان يعلق على قول الأشموني عن الظرف بأنه (لا بواسطة حرف ملفوظ) بقوله: " أي ولا مقدر، بل بواسطة نزع الخافض"(الصبان: 1 / 817). فَنَزْعُ الخافض يمثل واسطة لوصول الفعل إلى الظرف، ففي قولنا: "(صمت اليوم)، و(قمت الليلة)، و(جلست مكانك)، والتقدير فيه: (صمت في اليوم)، و(قمت في الليلة)، و(جلست في مكانك)" (الأنباري، 1995: 166).

وهذا لا يتحقق مع الظرف فقط، وإنما مع أي فعل توصل إلى مفعوله بواسطة نزع الخافض، فإذا كان الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة فإن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر، نحو: (مررت بخالد)، وقد يُحْذَفُ حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، فتقول: (مررت خالدا)، قال الشاعر:

- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ. (ابن عقيل، 1994)
- أي: تمرون بالديار، فَحُذِفَ حرف الجر، وهو منصوب على نزع الخافض، ويسمى: (الحذف والإيصال) أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة، فينصبه. وهذا مقصور على السماع عن العرب"(الفوزان، 1999: 204).
- فعدم وجود حرف الجر يعد واسطة لوصول الفعل اللازم إلى مفعوله بنفسه.

7. قد تكون الواسطة جوازية لدلالة مثل تعدي الفعل (زعم) غالبا بواسطة (أنَّ).

الفعل (زعم) من الأفعال المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، لكنَّ "الأكثر في (زعم) أن يتعدى إلى معموليه بواسطة (أنَّ) المؤكدة سواء كانت مخففة من الثقيلة أو الثقيلة، فالأول نحو: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)، والثاني نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّر" (الشنقيطي، 2010: 393).

فـ(أنَّ) هنا واسطة توصل الفعل (زعم) لمفعوليه من خلالها، حتى أنهم مثلوا لقلة تعديه بغير هذه الواسطة بقول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا. (ابن هشام، 1985)

ولم يرد تعدِّيه في القرآن الكريم إلا بواسطة (أنَّ) بشكليها، ولعل السبب في كثرة تعديه بـ(أنَّ) ما يحمله هذا الفعل من دلالة مظنة عدم الصحة، فلذلك احتاج الزاعم إلى ما يؤكد به زعمه، يقول الأنباري: " وأما (زعمت) فتستعمل في القول عن غير صحة، قال الله -تعالى -: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا) "(الأنباري، 1995: 150)، (التغابن: 7).

8. تكرار الجذر في المصدر هو واسطة تأكيد عامل المفعول المطلق.

يأتي المصدر المؤكد للعامل بهدف "تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره" (الخضري، 2003: 1 / 419). ففي قولنا: (أكرمت زيدا إكراما) أفاد تكرار الجذر (ك- ر- م) تأكيد الإكرام، لكنَّ هذا يفضي إلى سؤالين مهمين:

السؤال الأول: إذا كان تكرار الجذر هو الواسطة لتأكيد العامل فماذا عن التأكيد بالمرادف، نحو: (جلست قعودا)، و(قمت وقوفا)؟

فالواسطة الحقيقية لتأكيد العامل هي الدلالة، وليس مجرد تكرار الجذر، "فإن معنى " جلس " هو معنى القعود، وليست حروف الكلمتين واحدة"(عبد الحميد، 1994 :107)، مع إمكانية أن يكون تكرار الجذر أقوى في التأكيد عن المرادف؛ لذلك رأى الجمهور في التأكيد بالمرادف أن العامل في المصدر ليس الفعل المذكور، وإنما يقدرون عاملا من حروف المصدر نفسها، فالتقدير: (جلست وقعدت قعودا)، و(قمت ووقفت وقوفا)، (ابن يعيش 2001)، و(أبو حيان 1998)، و(السيوطي، 1998)، ومن النحويين من رأى أن الفعل المذكور هو العامل، ولا حاجة لتقدير، كالمازني والمبرد والسيرافي (الرضي، 1996)،

وقد وافقهم ابن مالك، فذكر أن: "الصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى"(ابن مالك، 1990: 2 / 182).

والسؤال الثاني: إذا كان تكرار الجذر في المصدر هو واسطة تأكيد عامل المفعول المطلق فهل نفهم من ذلك أن النوعين الآخرين للمفعول المطلق-المبين للنوع والمؤكد للفعل- لا يخلوان من تأكيد العامل نظرا لتكرار الجذر؟

ففي قولنا: (ضربت زيدا ضربا مبرحا) قد تكرر الجذر (ض، ر، ب)، وهذا النوع يُسَمَّى المبين للنوع، ولم ينص النحويون على أنه مؤكد للعامل، وكذلك في قولنا (ضربت زيدا ضربتين) قد تكرر الجذر (ض، ر، ب)، وهذا النوع يسمى المبين للعدد، ولم ينص النحويون على أنه مؤكد للعامل، لذلك أرى أنه إذا كان التأكيد قائما على مجرد تكرار الجذر فإن جميع أنواع المفعول المطلق هي مؤكدة لعاملها، وأن التسمية في النوعين الآخرين روعي فيها الزيادة على التأكيد. بمعنى أن كل الأنواع تلتقي في تأكيدها للعامل، ويزيد النوع الثاني ببيانه للنوع، والنوع الثالث ببيانه للعدد.

9. ثوابت الواسطة هي علة مانعي تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي.

اختلف النحويون حول حكم تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي بين مانع، ومجيز مطلقا، ومجيز بقيد، فالبصريون يمنعونه مطلقا، (سيبويه، 1988)، و(المبرد، 1994)، والكوفيون يجيزونه في حالتين:

الأولى: أن يكون المجرور ضميرا متصلا، نحو: (مررت قاعدة بها).

الثانية: إذا كان الحال جملة فعلية. نحو: (يذاكر سلمت على زيد).(أبو حيان 1998)، و(الأشموني).

وممن جوَّزوا تقديمها مطلقا (الفارسيّ، 1987)، و(ابن مالك، 1319هـ)، وقد أشار إلى ذلك في ألفيته بقوله:

وَسَبْقَ حَال مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ (ابن مالك: 112)

والذي يشغلنا في هذا المقام هو علة المانعين، "ودليلهم في منع ذلك أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع

من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير"(ابن مالك، 1990: 2 / 336).

فدليل المانعين مبني على شيئين:

الأول: أن العامل يصل إلى الحال وإلى صاحبها من خلال واسطة واحدة، وهنا يتعذر ذلك إذا تقدمت الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي؛ لأن العامل توصل إلى صاحب الحال بواسطة حرف الجر في نحو: (مررت قائمة بهند)، وحرف الجر لا يكون واسطة بين العامل وشيء متقدم على حرف الجر، وهو هنا الحال (قائمة).

الثاني: أن الفعل الواحد لا يتعدى بواسطة حرف واحد إلى شيئين، فجعلوا تأخير الحال عن المجرور بحرف الجر الأصلي عوضا عن الاشتراك في الواسطة، فجوزوا: (مررت بهند قائمة)، ومنعوا: (مررت قائمة بهند).

نفهم من ذلك أن الواسطة عند المانعين هي أساس المنع؛ فيوجيبون توحدها في إيصال العامل إلى الحال وإلى صاحبها، ويمنعون تعدي الفعل بواسطة واحدة إلى شيئين.

وقد رد ابن مالك ذلك بقوله: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفسَ مَن لا تَثَبُّتَ له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: (مررت بهند جالسة)، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع. أما ثبوته سماعا ففي قوله – تعالى-: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)" (ابن مالك، 1990: 2 / 336، 337)، (سبأ: 28).

10. فائدة اسم الزمان ليقع خبرا عن جثة لا تتحقق إلا بواسطة.

لا يجوز أن يقع اسم الزمان خبرا عن جثة إذا لم تتحقق الفائدة، فلا يقال: (زيد اليوم)؛ لعدم الفائدة، وقد تتحقق الفائدة بواسطة تقدير مضاف، لذلك يعلق الأشموني على قول ابن مالك: "(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ)" (ابن مالك: 87) بقوله: "فلا يقال: (زيد اليوم)؛ لعدم الفائدة، (وَإِنْ يُفِدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى، (فَأَخْبِرَا)، كما في قولهم: (الهلال الليلة)، و(الرطب شهري ربيع)، و(اليوم خمر وغدا أمر)" (الأشموني:1 / 99).

وقد استدرك الصبان على الأشموني موضعين آخرين للواسطة التي تتحقق بها الفائدة، فقال: "اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

الأول: أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ(في)، كـ (نحن في يوم طيب)

أو (شهر كذا).

الثاني: أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا، نحو: (الرطب شهري ربيع).

الثالث: تقدير مضاف هو معنى، نحو (اليوم خمر).

إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله، وأن نحو: (الرطب شهري ربيع) لا يحتاج إلى تقدير المضاف؛ لمشابهته للمعنى فيما ذكر"(الصبان: 1 / 421).

وأرى أن استدراك الصبان ليس في محله؛ لأن تخصيص اسم الزمان بواسطة الوصف أو الإضافة مع جره بـ(في) نحو: (نحن في يوم طيب) أو (نحن في شهر رمضان) أخرجه عما يتحدث عنه الأشموني، وهو الإخبار باسم الزمان عن جثة، فأصبح كأي اسم مجرور بحرف الجر، وهذا النوع لم يشترط النحويون له أي شروط للإخبار به، ولم يفرقوا بين كون المجرور اسم زمان أو غير ذلك.

وكذلك النوع الثاني الذي استدركه الصبان، وهو أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا، نحو: (الرطب شهري ربيع)، فقد ذكر الأشموني المثال نفسه: (الرطب شهري ربيع) (الأشموني)، والفرق بينهما أن الأشموني يرى أن الفائدة هنا تتحقق عن طريق تقدير مضاف، وأن الصبان يرى أنه لا حاجة لتقدير مضاف.

11. واو المعية واسطة بين العامل والمفعول معه.

في قولنا: (ما صنعت وأباك) (الواو) هي الواسطة التي توصل من خلالها الفعل (صنع) إلى نصب المفعول معه (أباك)، وقد صرح الصبان بأن العامل في المفعول معه يتوصل إليه " بواسطة (الواو)، فهي معدية العامل إلى المفعول معه، والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو، من فعل، أو شبهه، بواسطة الواو"(الصبان: 1 / 841).

وهذا يفسر لنا ما ذكره سيبويه من أن (الواو) تُعْمِلُ ما قبلها فيما بعدها، ففي قولنا: " (ما صنعت وأباك)، و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فـ(الفصيل) مفعول معه، والأب كذلك، و(الواو) لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها" (سيبويه، 1988: 1 / 297).

وهذا هو رأي الجمهور (سيبويه، 1988) أن العامل ما قبل (الواو)، وأن (الواو) واسطة بين العامل والمعمول، ولأهمية دور (الواو) في هذا التركيب نُسِبَ للجرجاني أن (الواو) هي العاملة بنفسها النصب (ابن مالك، 1990)، (أبو حيان 1998 1485)، (ابن هشام، 1979)، وليست مجرد واسطة، فقد نظر عند نصه إلى مدى أهمية (الواو) في تمام المعنى والإعراب معا، لكنه لم يقصد أن (الواو) هي العاملة؛ لأنه نص في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح أن الفعل هو العامل(الجرجاني، 1982).

لذلك نجد ابن مالك مهتما برد هذا الرأي دون غيره في ألفيته، فقال:

يُنْصَبُ تالِي الواوِ مَفعولًا مَعَهْ في نحوِ سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَهْ.
بما مِنَ الفعلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النصْبُ لا بالواوِ في القولِ الأَحَقْ (ابن مالك: 108)

ويعلل ابن ابن السراج لاختيار (الواو) لهذا الدور بقوله: " اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط (الواو)، والواو هي التي دلت على معنى (مع)؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع)، وهي هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع)، ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض؛ فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وُصِلَ الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه"، (ابن السراج، 1988: 1 / 209).

فقد أدرك جمهور النحويين أن (الواو) لا تقوى لتعمل النصب في المفعول معه بنفسها، وأنها واسطة مهمة، وبدونها لا يصل العامل لمعموله؛ لذلك شبهوها بـ(إلا) في الاستثناء، فهي تمثل واسطة بين العامل والمستثنى، لذلك قد يكون الفعل السابق للواو لازما ويعمل فيما بعدها النصب بواسطتها، يقول ابن عادل: " فإن قيل: الفعل هنا لازم و(الواو) غير معدِّية له إلى المنصوب قيل: المتعدِّي إلى الاسم ما تعلق معناه به، و(الواو) علقَّت الفعل بالاسم، فكان الناصب هو الفعل بواسطة (الواو)، كما كان الفعل عاملا في المستثنى بواسطة (إلا)؛ لأنها علَّقت الفعل بما بعدها، ولم تصلح هي للعمل".(العكبري، 1995: 1 / 103).

12. (إلا) في الاستثناء واسطة بين المستثنى والمستثنى منه.

تعد (إلا) بين أدوات الاستثناء بمنزلة (يا) في أدوات النداء، فهي أم الباب؛ لأن غيرها من أدوات الاستثناء قد يخرج عن الاستثناء إلى معان أُخر (أبو الحسن، 1999).

وقد رأى أكثر النحويين أن العامل في المستثنى هو الفعل أو شبه الفعل السابق لـ(إلا) وقد نصوا على أن (إلا) هي الواسطة لذلك العمل، يقول أبو علي الفارسي: " انتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا) "(الفارسي، 1969: 1 / 205).

ونظرًا لدور (إلا) في أسلوب الاستثناء رأى بعض النحويين كالمبرد أنها هي العاملة في المستثنى، وليس الفعل، على تقدير أن (إلا) قد قامت مقام الفعل (أستثني)، كما قامت (يا) في النداء مقام الفعل (أدعو)، يقول المبرد: " وذلك لأنك قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيدا) فيهم، فلما قلت: (إلا زيدا) كانت (إلا) بدلا من قولك: (أعني زيدا)، و(أستثني فيمن جاءني زيدا) بدلا من الفعل" (المبرد، 1994: 4 / 390).

وعلى الرغم من أن هذا الرأي دال على أهمية (إلا) فإن رأي جمهور النحويين بأن العامل ما قبلها هو المعتبر والمعول عليه، وأن (إلا) واسطة بين العامل والمعمول، يقول ابن عقيل: " والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا) ".(ابن عقيل، 1994: 1 / 598).

ولأنها واسطة وجدنا من يشبهها بحرف الجر حين يتعدى الفعل إلى معموله بواسطته، يقول الخضري معلقا على مصطلح الواسطة الذي ذكره ابن عقيل: " قوله: (بواسطة إلا) أي فتكون معدية له إلى ما بعدها كحرف الجر، لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى" (الخضري، 2003: 1 / 330).

13. مفهوم الإضافة ينص على واسطة حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه.

قد عرف بعضهم الإضافة بأنها "كل اسم نُسِبَ إلى شيء بواسطة حرف الجر، لفظا، نحو: (مررت بزيد)، أو تقديرا، نحو: (غلام زيد)، و(خاتم فضة)" (الجرجاني، 1405هـ: 1 / 71). وبذلك يكون مفهوم الإضافة قد اتسع ليشمل المجرور بحرف الجر نحو: (مررت بزيد)؛ لأن المرور أضيف لزيد بواسطة حرف جر ظاهر، والذي يخص البحث من مفهوم الإضافة هو أن تقدير حرف الجر يمثل الواسطة الحقيقية بين المضاف والمضاف إليه، وبحذفه حدث امتزاج بين الكلمة الأولى والثانية، فأصبحتا كالكلمة الواحدة؛ لذلك حُذِفَ كلٌّ من التنوين ونون المثنى ونون جمع المذكر السالم من أجل الإضافة، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى

علامـة تمـام الكلمة"(الرضـي، 1996: 2 / 205).

وقـد ذكـروا أن الأصـل فـي الإضافـة أن تكـون بمعنـى (الـلام)، وقـد تكـون بمعنـى (مـن) أو (فـي)، "وضابـط ذلـك أنـه إن لـم يصلـح إلا تقديـر (مـن) أو (فـي) فالإضافـة بمعنـى مـا تعيـن تقديـره، وإلا فالإضافـة بمعنـى (اللام)"(ابـن عقيـل، 1994: 3 / 4). "وعلامـة كـون الإضافـة بمعنـى حـرف جـر معيـن أنـه يصـح تقديـر هـذا الحـرف بيـن المضـاف والمضـاف إليـه، فالمهـارة المعتمـد عليهـا فـي ذلـك تتمثـل فـي إضافـة عنصـر.

ففـي قولنـا: (هـذا خاتـم حديـد) لنـا أن نقـول: (هـذا خاتـم مـن حديـد)، وفـي قولـه - تعالـى -: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ: 33) يصـح تأويلـه بـ (بـل مكـر فـي الليـل والنهـار)، وفـي قولنـا: (هـذا غـلام زيـد) لنـا أن نقـول: (هـذا غـلام لزيد)"(السيد، 2012 :495).

وعلـى الرغـم مـن أن حـرف الجـر المقـدر يمثـل الواسـطة بيـن المضـاف والمضـاف إليـه فإن الدلالـة لا تُسـوِّي بيـن وجـوده وحذفـه، فتقديـره مجرد ضابـط لصحـة الإضافـة، وليس حكمـا باتحاد الدلالـة بيـن وجـود حـرف الجـر وتقديره، و" لـو كان كذلك للزم مسـاواة (غلام زيـد) لـ(غلام لزيد) فـي المعنـى، وليـس كذلـك؛ إذ معنـى المعرفـة غير معنى النكـرة" (الصبـان:2 / 359).

ومعنـى ذلـك أن الواسـطة هنـا تمثـل ضابطـا لصحـة الإضافـة فحسـب، ولا نقدرهـا حقيقـة؛ لأننـا لـو قدرناهـا حقيقـة لأعربنـا المضـاف إليـه مجـرورا بحـرف الجـر المقـدر، وهـو مجـرور بالإضافـة كمـا هـو مقـرر، فالواسـطة هنـا بمنزلـة الضابـط المعنـوي للقاعـدة.

14. التعجب من فاقد بعض الشروط يكون بواسطة فعل مناسب مستوف للشروط.

اشـترط النحويـون فـي الفعـل الـذي يصـاغ منـه فعـلا التعجـب مباشـرة أن يكـون: ثلاثيـا، قابـلا للمفاضلـة، تامـا، مثبتـا، وألا يكـون الوصـف منـه علـى أفعـل، ولا يكـون مبنيـا للمجهـول (ابـن عقيـل، 1994).

وقـد تَوَصَّلُوا إلـى التعجـب مـن فاقـد بعـض الشـروط بواسـطة فعل مناسـب مثل: أشـد، وأكثر، يقـول المبـرد: " واعلـم أن مـا جـاوز الثلاثـة بغيـر زيادة لـم يجز أن يقال فيـه: ما أفعلـه؛ وذلك لأنك إن بنيتـه هـذا البنـاء حذفـت مـن الأصـل حرفـا، وهـذا ممـا لا يجـوز؛ لأن معناه إنمـا كَمُـلَ بحروفه؛ إذ كُـنَّ كلهـن أصـولا، وإنمـا يسـتعمل فيمـا كان مـن هـذا القبيـل مـا يـدل عليه مـن فعل غيـره؛ وذلك أنـك إذا قلـت: (دحـرج، واحرنجـم)، ومـا أشـبه ذلك مـن الأفعال من غيـر هذا الجنس قلت: (ما أشـد دحرجتـه)، و(مـا أشـد احرنجامـه)؛ لأنـك لـو أدخلـت على هـذا الهمزة لخـرج من بنـاء الأفعال، ولا

يجوز الحذف لما وصفت لك"(المبرد، 1994: 1 / 245).

فالفعل (أشد) استعمل بوصفه واسطة للتعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، وكذلك الحال مع " ما كان من الألوان والعيوب، نحو: الأعور والأحمر، لا يقال: (ما أحمره)، ولا (ما أعور)، وإنما امتنع هذا لشيئين: أحدهما: أن أصل فعله أن يكون أفعل، وافعال. نحو: أحمر واحمار. ودخول الهمزة على هذا محال"(المبرد، 1994: 1 / 245). فنقول: (ما أشد عوره) و(أشدد بعوره)، و(ما أشد حمرته) و(أشدد بحمرته)، ومع الفعل الناقص نقول: (ما أشد كونك قاسيا)، فاستيفاء الفعل (أشد) للشروط أهَّله وما شابهه من الأفعال للقيام بدور الواسطة للتعجب من فاقد الشروط ما عدا كُلًّا من الفعل الجامد والفعل غير القابل للتفاوت، فقد عجزت معهما تلك الواسطة؛ لطبيعة كل منهما التي تأبى التعجب، كما أن الواسطة مع الفعل غير الثلاثي، والناقص، وما الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء) لم يُعْنِهَا نوع مصدر الفعل المراد التعجب منه، فجاز أن يأتي صريحا أو مؤولا، فنستطيع أن نقول: (ما أشد كونك قاسيا)، وأن نقول: (ما أشد أن تكون قاسيا)، بخلاف كل من الفعل المنفي والفعل المبني للمجهول فقد اُشْتُرِطَ أن يكون المصدر مؤولا في نحو: (ما أشد أن لا تنجح) و(ما أشد أن يُضْرَبَ زيدٌ).

وعلى ذلك فالواسطة في أسلوب التعجب حلت إشكالية فَقْدِ بعض الشروط، وأُدخل من خلالها الممتنع في حكم الجائز.

15. قد تُضْعِفُ الواسطة رتبة ما يُتَوَصَّلُ إليه من خلالها.

يعد ما يُتَوصَلُ إليه بواسطة أقل رتبة مما يُتوصَلُ إليه بدونها، فكأنَّ الواسطة تُضْعِفُ رتبته، وقد عبر النحويون عن ذلك في غير موضع، فمن ذلك حديث الصبان عن أن المضاف إليه هو أولى بالاعتبار من المعطوف على المضاف إليه، إذ يقول: "فإن قيل المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه قلنا: نعم، لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة، والأول مضاف إليه بالمباشرة؛ فكان أولى بالاعتبار". (الصبان: 1 / 1775).

وهذا ما دفع أبا حيان إلى رد الجر على المجاورة إذا كان بعطف، في مقابل عدم اعتراضه على الجر بالمجاورة إذا كان بنعت أو توكيد، فيعلق على قراءة الجر في لفظ (أَرْجُلِكُم) في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا برؤوسكم وَأَرْجُلِكُمْ إلى الْكعَبين) (الجزري: 2 / 287) بقوله: "ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف

جدا" (أبو حيان، 1420 هـ: 4 / 192) والعلة في ذلك تتمثل في أن المعطوف ضعيف؛ لأنه تابع بواسطة حرف العطف بخلاف النعت والتوكيد، فهما "تابعان بلا واسطة، فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف".(السيوطي، 1998: 2 / 536).

وقد حدا ببعضهم هذا الضعف الذي لمحوه في الواسطة إلى القول بأن الأولى تأخير المفعول معه إذا اجتمعت المفاعيل، فقدموا "المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس "(الصبان: 1 / 850). وعلى الرغم من حكمهم بـ"أن هذا الترتيب أولى لا واجب"(الصبان: 1 / 850). فإنه يدل على الاتجاه العام في النظر إلى ما يُتوصَل إليه بواسطة على أنه أقل رتبة من غيره.

وقد عللوا لتأخير المفعول معه عن المفاعيل الأخرى بـ "أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به، وهو (الواو)، بخلاف سائر المفعولات"(ابن هشام، 1984: 137).

كذلك الأمر عند تعدي الفعل لمفعولين أحدهما بواسطة والآخر بغير واسطة، فإن أصله التقديم على المعتدَّى إليه بواسطة، نحو: (ضربت الجاني بالسوط)"(القزويني، 1993: 1 / 39).

16. البدل من ضمير الحاضر الذي محله الجر بحرف الجر يكون بواسطة تكرار حرف الجر.

لقد عدُّوا حرف الجر في هذه الحالة واسطة لصحة الإبدال (ابن يعيش 2001: 2 / 270)، على الرغم من أن " عدم الواسطة اللفظية في البدل هو الأغلب؛ لأن البدل من المجرور يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على المبدل منه، كاللام الجارة في قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ) " (الأحزاب: 21)، (حسن: 3 / 664).

وبذلك يكون حرف الجر الداخل على البدل ذا أربع وظائف:

الوظيفة الأولى: أنه عامل الجر.

الوظيفة الثانية: أنه واسطة الإبدال من المجرور.

الوظيفة الثالثة: مشاركته مع ما بعده في إفادة التوكيد؛ لدخوله في إطار البدل، فالبدل في الآية السابقة ليس اسم الموصول وحده (من) دون حرف الجر.

الوظيفة الرابعة: إفادته التفصيل.

يقول ابن مالك: وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير؛ لتنزله منزلة التوكيد بـ(كل)، فمن ذلك قوله تعالى: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) (المائدة: 114)، فلأولنا وآخرنا بدل من الضمير في لنا، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل" (ابن مالك، 1990: 3 / 334).

17. قد تكون الواسطة مضمرة.

قد لجأ النحويون إلى القول بوجود واسطة مضمرة أو مؤولة في أكثر من باب نحوي؛ لسلامة التركيب ومراعاة لاطراد القواعد، فمن ذلك حديثهم عن الإخبار بالمصدر، فرأوا أنه لا يكون إلا بوجود واسطة ظاهرة أو مؤولة، " فتقول: (محمد ذو علم)، و(خالد ذو مال)، و(بكر ذو فضل)، و(علي ذو جاه)، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول: (محمد فضل) إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة " (ابن عقيل، 1994: 1 / 55). فالواسطة الظاهرة هي (ذو)، والمقدرة تتمثل في تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، وعلى الرغم من أنها واسطة افتراضية فإن البناء النحوي لا يستقيم بدونها، فهذه الواسطة المضمرة " يُفترَض وجودها نحويا؛ لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد" (أبو المكارم، 2008: 7) .

ويعد المذهب البصري نموذجا لهذا الاتجاه في أكثر آرائه التي لجأ فيها إلى التأويل؛ لكونه منهجا معياريا ينطلق من القاعدة، بخلاف المنهج الكوفي الذي اتخذ المنهج الوصفي منطلقا لآرائه، ويتضح هذا في كل مسائل الخلاف التي لجأ فيها البصريون إلى التأويل، وتمسك الكوفيون فيها بعدم التأويل، فَنَصْبُ الفعل المضارع بعد حروف بعينها هو بواسطة (أنْ) مضمرة عند البصريين، وبلا واسطة عند الكوفيين لأنه بـ(اللام) نفسها، يقول المبرد:" واعلم أن ها هنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنما (أن) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أنْ)، وهذه الحروف عوض منها، ودالة عليها، فمن هذه الحروف (الفاء)، و(الواو)، و(أو)، و(حتى)، و(اللام) المكسورة"(المبرد، 1994: 2 / 7) ويعبر صاحب التحفة السنية عن إضمار (أنْ) بعد هذه الحروف بقوله: " وأما القسم الثاني: وهو الذي ينصب الفعل المضارع بواسطة " أن " مضمرة"(عبد الحميد، 1994 : 1 / 63)، فالقول بالإضمار جعل (أنْ) تمثل واسطة مضمرة لنصب الفعل المضارع بعد هذه الحروف.

وهذا الإضمار للواسطة لا تختص به الواسطة العاملة كـ(أنْ) فقط، فقد يكون لواسطة غير عاملة، ففي قولنا: (صُمْتُ يومَ الجمعة) فإن " يوم الجمعة نسب إليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر، وهو (في)، وليس ذلك الحرف مرادا، وإلا كان يوم الجمعة مجرورا" (ابن شاهنشاه، 2000: 1 / 214).

فحرف الجر (في) ليس عاملا في كلمة (يوم)؛ لذلك لم تُجَرَّ، لكنه يمثل واسطة مضمرة تشير إلى دلالة الظرفية.

18. القول بوجود واسطة قد يكون حلا للخلاف النحوي أحيانا.

من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين مسألة العامل في جواب الشرط، فقد اختلف البصريون فيما بينهم حول العامل، فرأى بعضهم أن العامل أداة الشرط وحدها، ورأى بعضهم أن العامل فعل الشرط وحده، ورأى آخرون أن العامل هو أداة الشرط وفعله معا، في حين رأى الكوفيون أنه مجزوم لمجاورته فعل الشرط (الأنباري، 1953: 2 / 493 إلى 503)، ولكل أدلته التي فندها الأنباري، ورأى أن العامل في جواب الشرط أداة الشرط " بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به، كما أن النار تُسَخِّنُ الماء بواسطة القدر والحطب؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا(إنْ) هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه" (الأنباري، 1953: 2 / 498).

فما رآه الأنباري من كون فعل الشرط يمثل واسطة لعمل الأداة في جواب الشرط هو تقريب لآراء المدرسة البصرية؛ إذ جعل للأداة دور العامل، وللفعل دور الواسطة للوصول للمعمول الذي هو جواب الشرط، ورأيه له وجهته؛ لأنه من المقرر أن الفعل لا يعمل في الفعل، وكذلك عند اجتماع عاملين على معمول واحد فإنه لا يُعطى لكليهما، وإنما يُعطَى لمعمول واحد كما هو مقرر في باب التنازع، وكذلك عمل الأداة وحدها الجزم في فعلين قد رُدَّ عليه بضعفها(الأنباري، 1953: 2 / 498)، فكان الرأي بتقوية فعل الشرط للأداة لتعمل في الجواب أقرب للمنطق وتقريبا للآراء المختلفة داخل المدرسة الواحدة، بالإضافة إلى أن "حرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياسا على سائر العوامل"(الأنباري، 1953: 2 / 498)، من خلال الواسطة التي يمثلها فعل الشرط.

وهذا هو الموقف نفسه الذي انتهجه الأنباري في تقريب وجهات النظر حول الخلاف في رافع الخبر، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو (زيد أخوك)، و(عمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء (الأنباري، 1953).

وقد رأى الأنباري رأيا مختلفا عن كلتا المدرستين، لكنه يقرب بين وجهات نظر المدرسة البصرية، يقول الأنباري بعد أن فند آراء المدرستين: " والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدإ، لا به "(الأنباري، 1953: 1 / 39، 40).

فقد جعل المبتدأ واسطة بين العامل المعنوي (الابتداء) والخبر، ولم يكتف بذلك، وإنما استشهد لذلك بالتشبيه نفسه الذي ذكره مع العامل في جواب الشرط، تشبيه العمل بواسطة بتسخين النارِ الماءَ بواسطة القدر والحطب (الأنباري، 1953). فجعل للابتداء دور العامل، وللمبتدأ دور الواسطة للوصول للمعمول الذي هو الخبر.

19. قد تكون الواسطة هي المميز الوحيد بين باب نحوي وآخر.

لقد عرف النحويون عطف النسق بأنه " التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، (بدر الدين، 2000)، و(ابن الصائغ، 2004)، وعرفوا البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة(ابن هشام، 1979)، فكل من المعطوف والبدل قد قصدهم العامل، غير أن المعطوف قصده العامل بواسطة حرف العطف، والبدل قصده العامل بلا واسطة، فعندما نقول: (حضر زيد وخالد)، فإن العامل قد تسلط على كل من المعطوف والمعطوف عليه: (زيد) و(خالد)، ولنا أن نكرر العامل فنقول: (حضر زيد وحضر خالد)، وكذلك الحال مع البدل ففي قولنا: (عدل الفاروق عمر) قد تسلط العامل على كل من البدل والمبدل منه: (الفاروق وعمر)؛ لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل، (ابن هشام، 1979) وعلى ذلك تقول: (كلمت زيدا ابن بكر)، كأنك تقول: (كلمت ابن بكر)، وكأنك قلت: (كلمت زيدا كلمت ابن بكر)؛ لأن ذلك شرط البدل ؛ إذ البدل في التقدير من جملة ثانية غير الجملة التي المبدل منه منها " (ابن جني، 1985: 2 / 530، 531).

فالواسطة هنا مقصورة على تسلط العامل فحسب، فهو في العطف بواسطة حرف العطف وفي البدل بلا واسطة، فإذا نظرنا إلى الوظيفة الدلالية لكل من العطف والبدل في أغلب صورهما لوجدنا أنهما يختلفان في أن الثاني غير الأول في العطف، أي أن المعطوف يختلف عن المعطوف عليه، فخالد غير زيد، والثاني هو الأول في البدل، أي أن البدل هو المبدل منه في المعنى أو جزء منه أو مشتمل عليه، فعمر هو الفاروق.

وتبقى صورة واحدة تقف فيها الواسطة موقف المميز الوحيد بين البابين؛ لأن الوظيفة الدلالية واحدة بين العطف والبدل في هذه الصورة، وهي الإضراب عن الأول إلى الثاني، فالمقصود بالحكم في هذه الصورة هو الثاني في كل من العطف والبدل، ففي العطف قد "يكون ذكر الأول والحكم عليه غير مقصود، وإنما وقع غلطًا أو نسيانًا، فَيُضْرَبُ عنه إلى ذكر الثاني والحكم عليه، كما تقول: (رأيت رجلا بل حمارا)، و(أنت عبدي بل سيدي)" (الشاطبي، 2007 : 146)، وفي البدل قد "يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو: (رأيت رجلا حمارا)، أردت أنك تخبر أولا أنك رأيت حمارا، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: (وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)، أي إذا لم يكن المبدل منه مقصودا، فيسمى البدل بدل الغلط؛ لأنه مزيل الغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود" (ابن عقيل، 1994: 3 / 249).

فالمميز الوحيد بين المثالين هو وجود (بل) في حالة العطف؛ لذلك وجدنا من النحويين من يفضل في هذه الصورة أن تكون بالعطف، يقول ابن بابشاذ: "والأولى في مثله إذا وقع وسبق إلى اللسان ما لم يقصده المتكلم أن تأتي بـ(بل)، فتقول في قولك: (رأيت رجلًا حمارًا)، (رأيت رجلًا بل حمارًا)، فتأتي بـ(بل)؛ ليعلم أنك غالط" (ابن بابشاذ، 1977: 2 / 428).

وهذا يدل على أن الواسطة فحسب هي المميزة بين العطف والبدل في هذه الحالة.

- **الخاتمة:**

وبعد هذه الرحلة مع الواسطة النحوية أُوجِزُ أهم النتائج التي توصلت إليها:

1. وضع البحث مفهوما للواسطة بناء على أغلب نماذجها؛ إذ كانت بمنزلة الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره.

2. من صور الواسطة النحوية أنها أتت عنصرا تمييزيا بين
   - العَلَم وغيره من المعارف.
   - عَلَم الجنس واسم الجنس.
   - المعطوف والبدل.
3. كما أتت الواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم تكسبه التعريف في جميع المعارف عدا العلم.
4. عدم النص على الواسطة في مفهوم الخبر جعل المفهوم غير جامع.
5. قد تُؤَهِّلُ الوظيفة النحوية والدلالية الواسطة إلى أن تقع موقع العمدة في الكلام وبدونها لا تتم الفائدة على الرغم من وجود الركنين الأساسيين للجملة.
6. قامت الواسطة في النحو بدور الرجل الثاني بعد العامل، ففي كثير من الأحيان لا يتوصل العامل إلى معموله إلا من خلالها، كما رأينا مع (إلا)، و(واو) المعية، والفعل المتعدي بواسطة حرف الجر وبدل المجرور.
7. نستطيع تقسيم الواسطة إلى قسمين: واسطة وجودية وواسطة عدمية، فمثلا صلة الموصول وجودها واسطة، وحذف حرف الجر –أي عدم وجوده - واسطة لتعدي الفعل بنفسه.
8. حرف الجر يعد ذا دور محوري في موضوع الواسطة، فوجوده قد يمثل واسطة بين الفعل اللازم ومجرور الحرف، وكذلك بين اسم التفضيل من الفعل المتعدي بنفسه ومفعول الفعل، كما أن حذفه قد يمثل واسطة لتعدي الفعل اللازم بنفسه.
9. قد يُؤْتَى بالواسطة لمناسبة دلالة، مثل تعدي (زعم) غالبا بواسطة (أنَّ)؛ لأن الزاعم يحتاج إلى تأكيد كلامه خاصة إذا كان غير صحيح، فجيء بـ(أنَّ) لتقوية زعمه الفاسد.
10. وضع النحويون للواسطة مجموعة من الثوابت كوجوب توحدها بين العامل وصاحب الحال والحال، وأن الفعل الواحد لا يتعدى بواسطة حرف واحد إلى شيئين.

11. الواسطة الحقيقية في تأكيد عامل المفعول المطلق هي الدلالة، وليس مجرد تكرار الجذر، وإذا كان مجرد تكرار الجذر فينبغي أن تكون جميع أنواع المفعول المطلق هي مؤكدة لعاملها، وأن التسمية في النوعين الآخرين روعي فيها الزيادة على التأكيد، بمعنى أن كل الأنواع تلتقي في تأكيدها للعامل، ويزيد النوع الثاني ببيانه للنوع، والنوع الثالث ببيانه للعدد.

12. مما يشير إلى أهمية الواسطة أن بعض الوسائط عَدَّهَا بعضهم هي العاملة، وليس الفعل أو ما يشبهه، كـ(واو) المعية، و(إلا) في الاستثناء.

13. الواسطة في أسلوب التعجب حلت إشكالية فقد بعض الشروط، وأُدْخِلَ من خلالها الممتنع في حكم الجائز.

14. الواسطة في الإضافة تمثل ضابطا لصحتها فحسب، ولا نُقَدِّرُهَا حقيقة؛ لأننا لو قَدَّرْنَاهَا حقيقة لأعربنا المضاف إليه مجرورا بحرف الجر المقدر، وهو مجرور بالإضافة كما هو مقرر، فالواسطة هنا بمنزلة الضابط المعنوي للقاعدة.

15. يعد ما يُتَوصَلُ إليه بواسطة أقل رتبة مما يُتوصَلُ إليه بدونها، فكأنَّ الواسطة تُضْعِفُ رتبته.

16. الواسطة كانت من أدوات النحويين للوصول إلى اطراد القواعد عن طريق القول بوجود واسطة مضمرة أو مؤولة في أكثر من باب نحوي.

17. القول بوجود واسطة قد يكون حلا للخلاف النحوي أحيانا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأشموني، أبو الحسن. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، دراسة وتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد.
2. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد.
3. (1993). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط2. مطبعة حجازي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
4. (1995). أسرار العربية، ط 1. دار الجيل – بيروت، تحقيق: فخر صالح قدارة.
5. الإيجي، عضد الدين. حاشية على شرح رسالة الوضع شرح الخواجة علي بن يحيى السمرقندي، وحاشية محمد المهدي بن طالب بن سودة، دار الكتب العلمية، بيروت، اعتنى بها: عمر أحمد الراوي.
6. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1977). شرح المقدمة المحسبة، ط1. الناشر: المطبعة العصرية – الكويت

تحقيق: خالد عبد الكريم.
7. بدر الدين، محمد بن الإمام جمال الدين. (1420 هـ - 2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1. دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود.
8. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1989). خزانة الأدب، ط3. الخانجي، تحقيق: عبد السلام هارون.
9. الجرجاني، عبد القاهر.
10. (1392هـ - 1972). الجمل في النحو، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق: علي حيدر.
11. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح، الناشر: دار الرشيد للنشر، بغداد، تحقيق: كاظم بحر المرجان.
12. الجرجاني، علي بن محمد بن علي. (1405هـ). التعريفات، ط 1. دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: إبراهيم الإبياري.
13. الجرجاويّ، خالد بن عبد الله الأزهري. (1421هـ- 2000م). التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1. دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.
14. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، طبع بقطاع المعاهد الأزهرية.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985). سر صناعة الإعراب، ط 1. الناشر: دار القلم- دمشق، تحقيق: د. حسن هنداوي.
16. الجَوجَريّ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد. (1423هـ2004-). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط1. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي.
17. الحبشي، حسين بن علوي بن سالم. (1425هـ). نزع الخافض في الدرس النحوي، ماجستير، جامعة حضر موت، كلية التربية.
18. حسن، عباس. النحو الوافي، ط 3. دار المعارف.
19. أبو الحسن، محمد بن هبة الله. (1999). علل النحو، ط1. مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: محمود جاسم، محمد الدرويش.
20. أبو حيان، الأندلسي.
21. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1. مكتبة الخانجي بالقاهرة، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب.
22. (1420هـ) البحر المحيط في التفسير، دار الفكر – بيروت، تحقيق: صدقي محمد جميل.
23. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط1. دار القلم، تحقيق: د. حسن هنداوي.
24. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد. (1392 هـ - 1972). المرتجل (في شرح الجمل)، ط1. مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق ودراسة: علي حيدر.
25. الخضري، محمد بن مصطفى الدمياطي. (1424هـ، 2003). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط1. دار الفكر، ضبط: يوسف الشيخ محمد البقاعي.
26. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر. (1403 هـ – 1983). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ط1. تحقيق: د محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى.
27. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (1415 هـ – 1995). مختار الصحاح، الناشر: مكتبة لبنان –

بيروت، طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر.
28. الرضي، الإستراباذي. (1996). شرح الرضي على الكافية، ط 2. منشورات جامعة قار يونس، بني غازي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر.
29. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1988). الأصول في النحو، ط3. مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق:عبد الحسين الفتلي.
30. سيبويه، عمرو بن عثمان قنبر. (1408هـ، 1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3. مكتبة الخانجي.
31. ابن سيده، علي بن إسماعيل. (2000). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي.
32. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1. بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد شمس الدين.
33. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (1428 هـ - 2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون.
34. ابن شاهنشاه، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل. (2000). الكناش في فني النحو والصرف، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام.
35. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن. (1427 هـ- 2007). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.
36. الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (1984). الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ط1. بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: عبد العال سالم مكرم.
37. الشنقيطي، محمد بن أبَّ القلاوي. (1431 هـ - 2010). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ط1. الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، شرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.
38. ابن الصائغ، محمد بن حسن. (1424هـ/2004). اللمحة في شرح الملحة، ط1. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي.
39. الصبان، محمد علي. حاشية على شرح الأشموني للألفية، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية.
40. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1414هـ، 1994). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
41. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. (1995). اللباب في علل البناء والإعراب، ط 1. الناشر: دار الفكر – دمشق، تحقيق: غازي مختار طليمات.
42. الغلاييني، الشيخ مصطفى. (1414 هـ - 1993). جامع الدروس العربية، ط 28. المكتبة العصرية – بيروت، راجعه: د. عبد المنعم خفاجة.
43. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار.
44. (1969). الإيضاح العضدي، ط1. مطبعة دار التأليف، مصر، تحقيق: حسن شاذلي فرهود.
45. (1407 هـ - 1987). المسائل الحلبيات، ط1. الناشر: دار القلم، دمشق، تحقق: د. حسن هنداوي.
46. الفاكهي، عبد الله بن أحمد. (1414 هـ - 1993). شرح كتاب الحدود في النحو، ط2. الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري.
47. الفوزان، عبد الله بن صالح. (1999). دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ط 1. دار مسلم.

48. القزويني، الخطيب. (1414هـ، 1993). الإيضاح في علوم البلاغة، ط3. دار الجيل، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي.
49. كثير عزة، ابن الأسود. (1971). ديوان كثير، دار الثقافة، بيروت تحقيق: إحسان عباس.
50. ابن مالك، جمال الدين.
51. ألفية ابن مالك المسماة الخلاصة في النحو والتصريف، دار المنهاج، الرياض تحقيق: سليمان عبد العزيز.
52. (1319هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1. المطبعة الأميرية.
53. (1990). شرح تسهيل الفوائد، ط. الناشر: دار هجر، تحقيق: عبد الرحمن السيد، بدوي المختون.
54. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1415هـ - 1994). المقتضب، ط 3. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.
55. مصطفى، إبراهيم وآخرون. المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
56. أبو المكارم، علي. (2008). الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب.
57. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. لسان العرب، ط 1 . الناشر دار صادر بيروت.
58. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري.
59. (1979). أوضح المسالك، ط 5. دار الجيل – بيروت.
60. (1984). شرح شذور الذهب، ط 1. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق تحقيق: عبد الغني الدقر.
61. (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، ط 11. القاهرة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
62. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط 6. الناشر: دار الفكر- بيروت.
63. ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين الأسدي. (1422 هـ - 2001). شرح المفصل، ط1. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Transliteration Arabic References:

1. ‘ALAshmouny, Abu Al Hasn Sharh Al Ashmouny Li alfyt Ibn Malik Al Musamma Manhaj AL- Salk Ila Alfyt Ibn Malk, al Nasher Mktbt Al Azhrat Lltrath, Drast WTahqeeq:Abd Al Hmyd As Syd Muhammad Abd Al Hamyd.
2. ‘Alanbary Abu Al Brkat Abd Al- Rẖman Ibn Abi Al Wafaa’ Muẖammad Ibn ‘Ubaid Allah Ibn Abi Sa’eed.
3. (1993). Al Insaaf Fi Massa’el Al Khilaaf Baina Al-Nahwiyeen Al Basriyeen Wa Alkufiyeen; T. 2. Matba’at Hijazy, Tahqeeq Muhammad Muhyi Al-Deen Abd Alhameed.
4. (1995)Asrar Al ‘Arabiyah, T. 1 Dar Aljeel- Bairout, Tahqeeq: Fakhr Salih Qadaarah.
5. Alijy, ‘Add Al-Deen. Haashiyt ‘‘Ala Sharh Ris’Alat Al-Wad’a, Sharh Al Khawaajah ‘ALy bin Yahya Al-Samarqandy, Wa hashiyt Muhammad Al Mhady bin Talib bin Sawdah, Dar Al Kutub Al’ilmiyah, Bairout, ‘I’itanaa Bih: Omar Ahmad Al-Rawy.

6. Ibn Babshaadh, Tahir Ibn Ahmad. (1977).Sharh Almuqaddimah Almuhsibah, T, 1. Al-Nashr: Al Matba'ah Al'aSriyah- Alkuwait, Tahqeeq: Khalid Abd Al Kareem.
7. Badr Al-Deen, Muhammad Ibn Alimam Jamal Al-Deen.(1420H-2000). Sharh Ibn Al-Nadhim 'Ala Alfiyat Ibn Malik, T, 1. Dar Al Kutub Al'ilmiyah, Tahqeeq: Muhammad Basil 'Uyoun Al-Soud.
8. Albghdaady, Abd Al Qadr Ibn 'Omar.(1989).Khizaanat Al Adab, T. 3, Maktabat Al Khaanjy, Tahqeeq Wa Sharh: Abd Al-Slam Haroun.
9. Aljurjaany, Abd Alqahr.(1392H-1972).
10. Al Jumal Fi Al-nahw, maktabat Majm'a Allughti Al'arabiyah Bi Dimashq, Tahqeeq: 'Aly Haidar.
11. (1982). Al Muqtasid Fi Sharh Aleedah, Al-naashir; Dar Al-Rasheed Lilnashr, Baghdaad, Tahqeeq: Kadhim Bahr Al Marjan.
12. Aljurjaany, 'Aly Ibn Muhammad Ibn 'Aly.(1405 H). Al-t'areefat, T.1 Dar Al Kitab Al'araby, Bairout Tahqeeq: Ibrahim Al'Ibyary.
13. Aljirjawy, Khalid Ibn Abd Allh Al Azhary.(1421H-1972M).
14. Al-tasreeh Bi madmoun Al-tawdeeh Fi Al-nahw, t. dar Alkutub Al'ilmiyah Bairout - Lubnan.
15. Ibn- AlJazary, Abo Al Khair Muhammad Ibn Muhmmed , Al-Nashr Fi Al Qira'at Al'aShr, Ashrafa 'Ala Tas-heehih Wa muraaja'atih: 'ALy Muhammad Al-Dabbaa', Tubi'a Bi qita'a Alma'aahid Alazhariyah.
16. Ibn Jinny, Abu Alfat-h 'Uthman .(1985). Sirr Sina'at Al'i'iraab, T, 1 . Al-Nashir Dar Alqalam Dimashq- Tahqeeq: D. Hassan Hindawy.
17. Aljawjary, Shams Al-Deen Muhammad Ibn Abd Almun'im Ibn Muhammad (1423 H-2004M). Sharh Shudhour Al- Dhahab Fi M'arifat Kalaam Al'arab, T, 1. Al-Nashir: 'Imadat Albahth Al'ilmy Bi Aljaami'ah Alislaamiyah, Almadeenah Almunawwarah, Tahqeeq: Nawaf Ibn Jazaa' Al Harithy
18. Alhabashy Hussain Ibn 'Alawy Ibn Salim .(1425 H). Naz'u Al Khaafid fi Al-dars Al-Nahwy, Majister. Jaami'at Hadr Mawt, Kulliyat .Al-Tarbiyah.
19. Hassan, 'Abbaas. Al-Nahw Al Waafy, T. 3, Dar Alma'aarif.
20. Abo Alhassan, Muhammad Ibn Hibat Allah .(1999). 'Ilal Al-Nahw, T.1. Maktabat, Al-Rushd, Al-Riyaad, Tahqeeq: Mahmoud Jassim, Muhammad Al-Darweesh.
21. Abo Hayyan Alandalusy.
22. Irtishaaf Al-darab Min Lisaan Al'arab, T, 1. Maktabat Alkhaanjy Bi Alqahirah, Tahqeeq: Dr. Rajab Othman Muhammad, muraja't Dr. Ramadan Abd Al-tawwab.
23. (1420). H AlBahr Almuheet fi al-tafseer, dar alfikr- Bairout, tahqeeq :Sidqy Muhammad Jameel.

24. Al-tadhyeel Wa al-takmeel fi sharh kitab al-tas-heel, T1. Dar Al Qalam, Tahqeeq: Dr. Hussein Hindawy.
25. Ibn Alkhashsab, Abu Muhammad Abd Allah Ibn Ahmad.(1972M-1392 H). Al Murtajil(fi sharh aljumal), T1. majma' allughah al'rabiyah bi Dimashq, tahqeeq: wa dirasat, Aly Haydar.
26. Alkhudary Muhammad Ibn Mustafa Aldimyaty, (2003 - 1424 H). hashiyat Alkhudary 'Ala Sharh Ibn Aqeel'Ala Alfiyyat Ibn Malik, T1. dar Alfikr dabt Yousif Al-shaikh Muhammad Al Bqaay.
27. Al-damameeny, Muhammad Badr Aldeen Ibn AbI Bkr Ibn Omar.(1983 - 1403 H).ta'leeq alfaraa'id 'Ala tas-heel Alfawa'id, T1. Tahqeeq: Dr. Muhammad Ibn Abd Al-rahman Ibn Muhammad Almufdy.
28. Al-razy, Muhammad Ibn Aby Bakr Ibn Abd Alqadir.(1995 - 1415H). Mukhtar al-sihah, al-nashir: maktabaat Lubnan, Bairout, tab'ah jadeedah, tahqeeq: Mahmoud Khatir.
29. Al-rady, Al'istirabaathy. (1996). sharh al-rady 'alaa alkafiyah, t 2. manshouraat jami'at Qar Younis, Bany Ghazy tasheeh wa ta'leeq Yousif Hasan Omar.
30. Ibn Al-siraj, 'Abu Bakr Muhammad bin Sahl. (1988). al'usoul fi al-nahw, t3. mu'assassat al-risalah, Bairout, tahqeeq:Abd Alhussain Alfatly.
31. Seebawaih, Amr bin Othman Qunbur. (1408h, 1988). alkitab, Tahqeeq: Abd Al-salam Haroun, t3. maktabat alkhanjy.
32. Ibn Sayyiduh, Aly bin 'Ismaeil. (2000). almuhkam wa almuheet al'a'dham, tahqeeq Abd Alhameed Hendawy.
33. Al-siyouty, Jalaal Al-deen, Abd Alrahman bin 'Abi Bakr. (1998). ham' alhawaami' fi sharh jam' aljawaami', t1. Bairout, dar alkutub al'ilmiyah, tahqeeq: 'Ahmad Shams Aldeen.
34. Al-shaatiby, 'Abu 'Ishaq 'Ibrahim bin Mussa. (1428 h - 2007). almaqasid al-shaafiyah fi sharh alkhulasah alkafiyah, t1. al-naashir: ma'had albuhouth al'ilmiyah wa 'ihyaa' al-turaath al'islaamy bi jami'at 'Umm Alquraa, tahqeeq: Abd Alrahman bin Sulaiman Al'uthaimin wa 'aakharoun.
35. Ibn Shahnashah, 'Abu Alfidaa' Eimad Aldeen 'Ismaeil. (2000). alkannash fi fanay al-nahw wa al-sarf, al-naashir: almaktabah al'asriyah liltiba'ah wa al-nashr, Bairout - Lubnan, dirasat wa tahqeeq: alduktour Riyad bin Hasan Alkhawam.
36. Shurrab, Muhammad bin Muhammad Hasan. (1427 h- 2007). sharh al-shawahid al-shi'riyah fi 'ummat alkutub al-nahwiyah, al-naashir: mu'assassat al-risalah, Bairout - Lubnan.

37. Al-shanqeety, ‘Ahmad bin Al’ameen. (1984). Al-durar allawaami’ ‘alaa ham’ alhawaami’ sharh jam’ aljawami’, t1. Bairout, mu’assassat al-risalah, tahqeeq: Abd A’aal Salim Makram.
38. Al-shanqeety, Muhammad bin ‘Aab Alqilaawy. (1431 h - 2010). fat-h rab albariyah fi sharh nudhum al’aajroumiyah, t1. al-naashir: maktabat al’asady, Makkah Almukarramah, sharh: ‘Ahmad bin Omar bin Musa’id Alhazimy.
39. Ibn al-saa’igh, Muhammad bin Hasan. (1424h/2004). allamhaH fi sharh almalhah, t1. al-naashir: ‘imadat albahth al’ilmy bi Aljami’ah Al’islamiyah, Almadinah Almunawwarah, tahqeeq: ‘Ibrahim bin Salim Alsaa’idy.
40. Al-Sabbaan, Muhammad ‘Aly. hashiatun ‘Ala sharh Al’ashmouny Lil’Alfiyah, Tahqeeq Taha Abd Al-Ra’ouf, Almaktabah Al-tawfeeqiyah.
41. Ibn ‘Aqeel, Bahaa’ Al-deen Abd Allah. (1414h, 1994). sharh Ibn ‘Aqeel ‘alaa Alfiyat Ibn Malik, dar Alfikr.
42. Al’okbary, Abu Albaqaa’ Muhibb Al-deen ‘Abd Allah bin Alhussain. (1995). Allubab fi ‘ilal Albinaa’ wa Al’i’iraab, t, 1. Al-Naashir: Dar Alfikr - Dimashq, Tahqeeq: Ghazy Mukhtar Tulaimat.
43. Alghalaayeeny, Al-Shaikh Mustafaa. (1414 h- 1993). Jami’e Al-durous Al’arabiyah, t, 28. Almaktabah Al’asriyah - Bairout, Raaja’ahu: Dr. Abd Almun’im Khafaajah.
44. Alfaarisy, Abu ‘Aly Alhassan bin Ahmad bin Abd Alghaffar.
45. (1969). Al’eedaah Al’adudy, t.1. matba’at dar Al-ta’aleef, Misr, Tahqeeq: Hassan Shadhly Farhoud.
46. (1407 h- 1987). Almasaa’il Alhalabiyah, t, 1. Al-Naashir: dar Alqalam, Dimashq, tahqeeq: Dr. Hassan Hindawy.
47. Alfaakihy, ‘Abd Allah bin Ahmad. (1414 h- 1993). sharh kitab Alhudoud fi Al-Nahw, t. 2. Al-naashir: Maktabat Wahbah- Alqahirah, Tahqeeq: Dr. Almutawallay Ramadan Ahmad Al-Dimeery.
48. Alfawzan, ‘Abd Allah bin Salih. (1999). daleel Al-saalik ‘ilaa Alfiat Ibn Malik, t, 1. dar Muslim.
49. Alqazweeny, Alkhateeb. (1414h, 1993). Aleedah fi ‘uloum Albalaaghah, t. 3. Dar Aljil, Tahqeeq: Muhammad ‘Abd AlMuneim Khafaajy.
50. Kuthaiyir ‘Azzah, Ibn Al’aswad. (1971). diwan Kuthaiyir, dar al-thaqaafah, Bairout, Tahqeeq: Ihsan ‘Abbaas.
51. Ibn Malik, Jamal Al-deen.
52. Alfiyat Ibn Malik Almusammaah Alkhulaasah fi Al-Nahw wa Al-Tasreef, dar Alminhaj, Alriyad, Tahqeeq: Sulaiman ‘Abd Al’aziz.

53. (1319h). Tasheel Alfawaa'id wa Takmeel Almaqaasid, t.1. Almatba'ah Al'ameeriyah.
54. (1990). sharh Tasheel Alfawaa'id, t. Al-Naashir: Dar Hajar, tahqeeq: 'Abd Al-Rahman Al-Sayid, Badawy Almakhtoun.
55. Almubarrid, Abu Al-Aabbaas Muhammad bin Yazid. (1415h- 1994). almuqtadab, t, 3. Almajlis Al'a'alaa lil-shu'oun Al'islamiyah, lajnat 'ihyaa' al-turath, Tahqeeq: Muhammad 'Abd Alkhaliq 'Odaimah.
56. Mustafaa Ibrahim wa Aakharoun. Almu'ejam Alwaseet, Tahqeeq: majma'e Allughati Al'arabiyah.
57. Abu Almakaarim, 'Aly. (2008). Alhadhf wa Al-taqdeer fi Al-Nahw Al'araby, dar Ghareeb.
58. Ibn Manthour, Muhammad bin Makram Al'afreeqy Almisry. Lisaan Al'arab, t. 1 . Al-Naashir Dar Sadir Bairout.
59. Ibn Hisham, Abu Muhammad 'Abd Allah Jamal Al-Deen Al'ansaary.
60. (1979). Awdah Almasaalik, t. 5. Dar Aljil - Bairout.
61. (1984). Sharh Shudhour Al-Dhahab, t. 1. Al-Naashir: Alsharikah Almuttahidah lil-tawze'i, Dimashq Tahqeeq: Abd Alghany Al-Diqir.
62. (1383h). Sharh Qatr Alnadaa wa ball Alsadaa, t, 11 . Alqahirah, Tahqeeq: Muhammad Muhyi Al-Deen 'Abd Alhamid.
63. (1985). Mughanny Allabeeb 'an kutub al'a'aareeb: tahqeeq: dr.Mazin Almubarak, wa Muhammad 'Aly Hamd Allah, t 6. al-naashir: dar alfikr- Bairout.
64. Ibn Ya'ieesh, Ya'ieesh bin 'Aly Mwaffaq Aldeen Al'asady. (1422 h - 2001). sharh almufassal, t1. al-naashir: dar alkutub al'ilmiyah, Bairout - Lubnan, qaddama lahu: Al-duktour 'Iemil Badee' Ya'qoub.

The Grammatical term ‘wasita’: its forms and characteristics

Waleed Mokpl Alsayed Al-Deep

College of Arts and Humanities - Jazan University

Jazan - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This research presented a set of linguistic issues in which linguists used the term wasita, and there are nineteen issues. By studying these issues through the descriptive approach based on analysis, the researcher came to a general definition of the term wasita based on the contexts where it is mentioned. In most cases, the term means what helps to reach something, just like a machine through which the student of wasita can make impact. The researcher also observed the forms of wasita and the characteristics of each form. He explained that it sometimes occurs as a distinguishing element between the grammatical connotations, and as an associated grammatical signifier that would not exist without it. In other words, the meaning is not complete without it, as it sometimes assumes semantic functions. It also occurs in the form of a control that governs the syntactic structure, when it is sometimes used as a regulatory feature of grammar for estimation. It is also occasionally used as a means of settling the conflict between the grammarians.

Keywords: wasita properties, synthetic bonding, wasita types, completion of benefit